مجلة الناقد للدراسات السياسية
المجلد: 03 العدد: 02
الرقم التسلسلي: 05
أكتوبر 2019

دور الاستثمار الأجنبي للنهوض بالأمن والتنمية في إفريقيا

The role of foreign investment to promote security and development in Africa

الأستاذة: مريم براهيمي [1]
أستاذة مساعدة أ – قسم العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: *marie.brahimi@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 12/ 2019/05 - تاريخ القبول: 2019/09/22 - تاريخ النشر: 2019/10/29

ملخص:

تعد التنمية أساس بناء مجتمع آمن، كون وجود الفقر وغياب الأمل عند الشباب يؤدي بهم إلى الدخول في صراعات سواء كانت اثنية أو تمرد على الأنظمة السياسية، الامر الذي يضاعف معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كما تستغل الجماعات الإرهابية عنصر الغضب والحاجة عند الشباب، باستدراجهم لدعم أجنداتها الساعية للتدمير والسيطرة. يناقش هذا المقال أولوية دعم الاستثمار الأجنبي كمحرك لدفع الدول الافريقية نحو تحقيق التمنية والاستقرار الداخلي .

الكلمات المفتاحية: .الاستثمار الأجنبي- الارهاب- العنف -افريقيا -التنمية -الأمن - الاستقرار -الصراعات الاثنية.

Abstract

The economic development is the basic element to build a stable peaceful society. Poverty and the lack of hope and opportunities among the youth can push them to get involved in many forms of armed conflicts, whether they are ethnic conflicts, civil wars or armed rebellions. The continuous complicated socio-economic situation in Africa increases the rates of insurgency, illegal immigration, organized crime, and terrorism. Terrorist groups find the anger and the needs among African young people as a great opportunity to pervasion inside some poor societies. The article discusses the priority of supporting foreign investments as a key to put the African countries on track towards progress and development to achieve satisfactory rates of national security and stability.

Key words: *foreign investment-Terrorism- violence-Africa-Development-Security-Stability- Ethnic Conflicts.*

[1] **المؤلف المرسل: الأستاذة: مريم براهيمي،** *marie.brahimi@yahoo.fr*

مقدمة

ظهرت بعض الدراسات المتفائلة بمستقبل التنمية والأمن في دول أفريقيا مطلع التسعينات، وذلك بسبب تغيير الأنظمة السياسية فيها بعد نهاية الحرب الباردة، الذي اعتبر خطوة أولية نحو الديمقراطية، لكن بقيت هذه الدول تتخبط في الانقلابات والصراعات الداخلية وصراعات مع دول الجوار. كما استمرت الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية رغم كل الجهود الدولية التي بذلت سواء للوساطة، المفاوضات وحتى الردع.

بدأت الأوضاع تتجه نحو الهدوء والسلام في القارة بشكل نسبي، منذ الشروع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي من طرف مختلف المؤسسات الدولية والاقليمية مع مطلع القرن الحادي والعشرين. يبدو ذلك جلي من خلال التركيز على تجارب كل من: انغولا، الطوغو، تنزانيا، غانا، سيراليون، اثيوبيا، نيجيريا والسنيغال.

تعد التنمية أساس بناء مجتمع آمن، كون وجود الفقر وغياب الأمل عند الشباب يؤدي بهم إلى الدخول في صراعات سواء كانت اثنية أو تمرد على الأنظمة السياسية، الامر الذي يضاعف معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كما تستغل الجماعات الإرهابية عنصر الغضب والحاجة عند الشباب، باستدراجهم لدعم أجنداتها الساعية للتدمير والسيطرة.

يناقش هذا المقال أولوية دعم الاستثمار الأجنبي كمحرك لدفع الدول الافريقية نحو تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي. بطرح الاشكالية التالية: الى اي مدى يمكن اعتبار الاستثمار الاجنبي محركا للأمن والإستقرار في افريقيا؟

للبحث في هذه الإشكالية نضع الفرضية التالية: لا يمكن المضي في خطط التنمية ومحاولات جذب الاستثمار الاجنبي في ظل حالة انعدام الامن في افريقيا.

أولا- أسباب الضعف البنائي للدولة في افريقيا

تبرز العديد من الإشكاليات التي تواجه الدول الافريقية وتصعّب عملية بناء دولة مستقرة، تعود هذه الأسباب إلى الواقع الجيوسياسي (لبعض الدول)، كذا أسباب تاريخية إضافة الى الأسباب المناخية التي لا تملك هذه الدول القدرة على التعامل معها، خاصة الفيضانات الدورية والجفاف الطويل في قارة تعتمد أغلب شعوبها على الزراعة والرعي بنسبة كبيرة.

1. دولة ما بعد الاستعمار:

مهما اختلف واقع الدول الافريقية، فإن اشتراكها في الماضي الاستعماري يعد من أهم النقاط التي يُعتمد عليها في دراستها; كونها من أهم المتغيرات التي أثرت بشكل عميق على مستقبل هذه الدول في إطار مسار يتسم بالتبعية.

تعددت الدراسات والأبحاث حول دول ما بعد الاستعمار Post-Colonial States من حيث الأبنية المختلفة نظريا وامبريقا. من الصعب تخيل أن ما يقارب 84% من الدول في العالم كانت مستعمرة من قبل القوى الأوربية إلى غاية سنة 1921 على أقل تقدير.

استقلت أغلب المستعمرات مع سنوات الستينات، لكن خلّف الاستعمار العديد من الإشكاليات بالنسبة للهوية والثقافة السياسية، مما صعب بناء دول مستقرة وإيجاد أنظمة سياسية مناسبة، وعليه حدث تقليد أو استيراد لنظام الحكم، تأثر بالدول المستعمرة في ظل أوضاع تتسم بالفوضى.

2. تغذية الاختلاف النخبوي: صراعات اثنية وعرقية.

يرتبط هذا العنصر بالخبرة الاستعمارية للدولة، التي تؤثر على مسار بنائها وتشكيل إيديولوجية النظام والقوى الفاعلة فيه انطلاقا من ركيزتين اساسيتين:

- وجود كيان سياسي ذو سلطة مركزية قوية تتسم بالاستقرار
- فترة الاحتلال وطبيعة السياسات المتبعة حينها في إطار احتلال مباشر أو غير مباشر. [1]

أثرت الروابط التي استمرت بعد الاستقلال باستغلال الدول المستعمرة لثروات مستعمراتها وتأثيرها على انظمتها السياسية والاوضاع الاجتماعية والداخلية فيها، فسواء كانت الدول قد حصلت على استقلالها من خلال المفاوضات، التعديلات الدستورية أو حروب تحررية، فان ذلك لا يبني اختلاف واضح فيما يتعلق بتأثير الدول المستعمرة عليها بعد الاستقلال [2] بدعم نخب تمثل اثنيات محددة.

- تعتبر دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا نموذج مستورد تم تهميش بعض البنى الاجتماعية الفاعلة فيه، ولم يتم تكييفه ليتناسب مع خصوصية شعوبها.
- تسيطر النخبة الحاكمة على النظام السياسي في هذه الدول، التي يمكن القول بأنها في أزمة اقتصادية منذ سبعين عام تقريبا. تواجه مشكلة التبعية على مختلف الأصعدة الإيديولوجية منها والاقتصادية. [3]
- قام الاستعمار بتطوير الهياكل الاجتماعية والبنية القاعدية بشكل انتقائي مشوه يخدم مصالحه، حيث كانت هناك فئات ومجالات انفتحت على العالم الغربي، وأخرى ظلت على حالها، الأمر الذي خلق إشكالية الحداثة والمعاصرة، لتظهر نخب مختلفة متصارعة لأسباب طبقية واثنية [4]. تبرز كل من: الصومال، السودان، رواندا، البورندي كذا مالي، كأمثلة واضحة لذلك.

3. فشل سياسات التنمية المتبعة منذ الاستقلال

من المفكرين الأفارقة الذين اهتموا بشكل كبير بالتنمية في القارة من الناحية المؤسساتية، نجد لومومبا كاسونغو Lumumba-kasongo، الذي يرى انه على الأفارقة إعادة بناء دولهم ليتمكنوا من حل المشاكل المتعلقة بالفقر، التفرقة واللاعدالة بشكل فعال. وضع من اجل ذلك نقاط محددة وهي:

- استعادة وامتلاك الدولة من خلال السيطرة على مواردها
- تسير البلاد من خلال إرادة الشعب ومصالحه
- التكامل والتعاون الإفريقي. (5)

يمكن ملاحظة أن هذه النقاط التي ذكرها لومومبا قد حاولت أغلب الدول افريقية تحقيقها منذ الاستقلال، لكن بدون جدوى.

تضع هذه الدول سياسات تنمية وتعاون تصطدم بالواقع الاجتماعي والسياسي المضطرب، فيظل مستوى التعاون الافريقي ضعيفاً، لأن هذه الدول تعاني من نفس المشاكل والصعوبات، ليس بمقدورها حلها باستيراد وتقليد سياسات وأيديولوجيات لا تناسب طبيعة المجتمع والمكان، لذا فإن تحسين الوضع الإنساني وإيجاد فرص عمل، سيعمل كمحرك إيجابي لبقية العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية والسياسية، للوصول إلى التنمية الشاملة المنشودة.

ثانيا- جذب الاستثمار الأجنبي لدعم الأمن والتنمية

إن ارتباط الأمن بالتنمية يقوم على دراسات امبريقية، بحثت في العلاقة بين هذين الهدفين الأساسين واولوية اي منهما على الاخر انطلاقا من جدلية الامن والتنمية، فالوضع الاقتصادي الضعيف يؤدي الى حدوث الاضطراب الداخلي واللا أمن، كما ان خطورة الوضع الامني تضعف الاقتصاد الداخلي.

- أشار تقرير للوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن عشرين أفقر الدول في العالم قد دخلت في صراعات مسلحة، فكلما ازداد فقر الدولة زادت خطورة الصراع المسلح.
- أظهرت أبحاث للبنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية والإقليمية أن الدول التي يصل فيها الدخل الفردي الى 250 دولار سنويا، من المحتمل أن تدخل في حرب أهلية خلال الخمس سنوات القادمة بنسبة 15%، في حين ان تلك التي يصل فيها هذا المؤشر الى 5000 دولار سنويا يقل هذا الاحتمال عن 1%. (6)

- أظهر تقرير الأمم المتحدة للاستثمار لسنة 2018، أن نسبة تدفق الاستثمار الاجنبي في آسيا تعد مستقرة، رغم الانخفاض العام لمعدل الإستثمار الأجنبي على المستوى العالمي بنسبة 23% في سنة 2017 عن سنة 2016 [7]، (الأمر الذي يُعزى إلى) يرتبط ذلك بالاستقرار الأمني نسبيا في القارة.

1. الوضع الراهن للاستثمار والنمو الاقتصادي في افريقيا

- شهدت افريقيا منذ بداية القرن الواحد والعشرين تقدم مهم على مستوى التنمية بزايدة نسبة النمو الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض مستوى الفقر الحاد الذي يتم تحديده بأقل من 1.90 دولار للفرد يوميا في سنة 2011 من 61% سنة 1993 الى 43% سنة 2012. [8]
- ارتفعت مستويات الدخل الفردي.
- تراجعت معدلات وفيات الأطفال في جنوب الصحراء.
- تحسن مستوى الخدمات العامة كالصحة والتعليم.
- من بين أهم اسباب هذا التطور، فتح المجال أمام الاستثمار الداخلي، الإقليمي والدولي، من خلال التعديلات القانونية التي قامت بها العديد من الدول الافريقية[9]. تزامن ذلك مع التحسن النسبي للوضع الأمني، لكن توغل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، اضافة الى الاضطراب الذي شهدته شمال افريقيا بسبب ماعرف بالربيع العربي قلل من نسبة هذا المؤشر في منطقة الساحل والصحراء. حيث اكد تقرير البنك العالمي لسنة 2018 الذي يحمل عنوان الفقر والرخاء المشترك، ان انخفاض عدد الفقراء في العديد من الدول الافريقية تناسب مع ارتفاع عددهم بشكل كبير في جنوب الصحراء، اذ زادت النسبة من 278 مليون فقير لتصل الى 413 مليون. بالموازاة مع الانخفاض الكبير لنسبة الفقر في اسيا والمحيط الهادي المرتبط بالصعود الاقتصادي للصين تحديدا.[10]

2. النمو الاقتصادي في افريقيا:

يشير تقرير الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي العالمي لسنة 2018 إلى أن العالم يشهد نمو مهم منذ سنة 2016 حيث سجّل معدل النمو نحو 2.4% ليصل إلى 3.0% سنة 2017، ومن المتوقع أن يزداد الى يتخطى حاجز 3.2% سنتي 2018- 2019، وذلك بعد تجاوز مرحلة الأزمة الاقتصادية لسنتي 2007- 2008 والعديد من الإشكالات الاقتصادية التي حدثت خلال العقد الماضي. الأمر الذي سينعكس إيجابيا على الاستثمار العالمي.

إن الترحيب بهذا النمو يجب أن ترافقه تدابير تساعد على الاستدامة، ترتبط في الأساس بتحديات سياسية تواجه النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف. [11]

يعود هذا التحسن إلى استمرارية وثبات النمو في الدول المتقدمة، وأيضا إلى الإصلاحات الدورية التي تقوم بها كل من: الارجنتين، البرازيل نيجيريا وروسيا الاتحادية، التي تشكل ثلث نسبة الزيادة التي حدثت على المستوى العالمي [12]. كما شمل هذا التصاعد في زيادة النمو الاقتصادي العديد من الأقاليم في العالم، بالنظر إلى موشر إجمالي الناتج المحلي للفرد، حيث تصدرت كل من جنوب وشرق آسيا القائمة، تليها الدول المتقدمة ثم شمال وشرق آسيا. حسب المنحنى البياني التالي:

الشكل 01 : منحنى بياني يوضح المتوسط السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام اقليميا

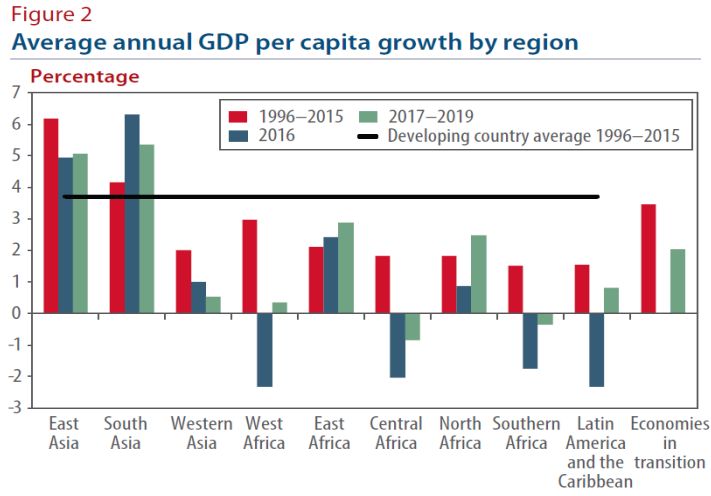

المصدر: الامم المتحدة، تقرير واقع الاقتصاد الدولي وافاقه 2018.

يشير المنحنى البياني الى ان الدول افريقية تشهد نمو مهم في إجمالي الناتج المحلي، الا ان نصيب الفرد من هذا الاجمالي يعد ضعيفا في بعض المناطق، بالتركيز على عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي فيها، خاصة افريقيا الوسطى. [13]

من المتوقع ان تحدث زيادة معتبرة للنمو الإقتصادي في افريقيا عموماً، لتصل الى 3.5% سنة 2018 و 3.7% في 2019، لكن إذا تم استثناء ليبيا فإن النمو سيكون 3.3 و3.7 على التوالي. يعود هذا الارتفاع بالأساس إلى انتعاش ثلاث أكبر اقتصاديات في القارة وهي

كل من: مصر، نيجيريا وجنوب افريقيا، كذا استعادة انتاج النفط في كل من: الجزائر، انغولا ونيجيريا، وزيادة إنتاج النفط من الحقول الجديدة في غانا وجمهورية الكونغو. إضافة إلى تحسن الطلب الخارجي والزيادة المعتدلة في أسعار السلع، وانتعاش قطاع الإنتاج الزراعي والتعدين في جنوب افريقيا. (14)

3. الاستثمار الأجنبي في افريقيا:

كتب مستشار عالي المستوى في البنك العالمي" لو تمنيت أنك قد اشتريت عقارا في موميباي شنغهاي أو ريو دي جانيرو فإنه بعد عقد من الآن ستتمنى لو حصلت على ذلك في ابوجا داكار او نيروبي". فقطاع العقارات في أفريقيا يشهد حاليا قفزة نوعية، إذ يمثل أهم قطاع جاذب لرأس المال الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40%. فقد أصبح من أولويات المسؤولين والمستثمرين في افريقيا تنويع المجالات المنتجة في القارة. (15)

- حدث انخفاض لعدد المشاريع الأجنبية بنسبة 16% ليصل الى 602 مشروع سنة 2016، إلا أن نسبة استثمار رأس المال ارتفعت ب 40% ليصل الى 92 مليار دولار في هذه السنة.
- أصبحت الصين أعلى مستثمر بالنسبة لرأس المال، في حين تبقى الولايات المتحدة في المرتبة الأولى كصاحبة أكثر عدد مشاريع في القارة.
- انخفضت نسبة استثمار رأس المال الأجنبي في افريقيا جنوب الصحراء مقارنة بشمال القارة الذي شهد زيادة معتبرة، إذ انخفض في كل من: غانا، نيجيريا، اثيوبيا، كينيا وجنوب افريقيا، لكن من المهم الإشارة الى أنها ارتفعت في ساحل العاج
- إن ارتفاع نسبة استثمار رأس المال في شمال افريقيا في كل من: مصر، الجزائر، تونس والمغرب، يرتبط بشكل كبير بعودة الاستقرار الى المنطقة الغنية من حيث الموارد والموقع الاستراتيجي. (16)

4. تحديات الاستثمار في افريقيا:

يواجه النمو الاقتصادي والاستثمار في افريقيا مشاكل محلية ترتبط بما يلي:

- الضوابط على الصرف الأجنبي خاصة في نيجيريا وانغولا
- الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ في شرق افريقيا تحديد
- حالة عدم اليقين السياسي التي أدت إلى انخفاض الثقة في مجال الأعمال خاصة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا وجنوب افريقيا
- التهديدات الأمنية في شرق افريقيا ودول الساحل الافريقي. (17)

بالرغم من أهمية مؤشر استثمار رأس المال الأجنبي الذي تشهده القارة، إلا أنها عرفت انخفاض معتبر في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي بنسبة 21% في سنة 2017 ما يمثل 11 مليار دولار عن سنة 2016. في الوقت الذي شهدت فيه دول لاتينية ارتفاع معدل تدفق الاستثمار الاجنبي بنسبة 8% اي بقيمة 9 مليار دولار، كما قفزت الصين للمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كأهم مستورد للاستثمار الاجنبي. (18)

ما يبدو جلي من خلال التركيز في اختلاف الاقاليم التي حدث فيها الانخفاض او الارتفاع لمعدل استيراد الاستثمار الأجنبي، هو الاستقرار العام للوضع الأمني. تعتبر آسيا مستقرة أمنيا إلى حد ما مقارنة بأفريقيا، خاصة في الشرق اين تتواجد كل من الهند والصين.

يمكن تلخيص أسباب هروب رأس المال الأجنبي حاليا، رغم وجود فرص كبيرة لنجاح المشاريع في هذه القارة؛ بسبب ضعف المنافسة والحاجة الملحة للاستثمار. الأمر الذي يضعف احتمال تنشيط التنمية في القارة ويحد من توقعات تغيير الوضع القائم:

- تحرك الجماعات الارهابية
- تداعيات ما يعرف بالربيع العربي
- عدم الاستقرار السياسي والفساد

5. مخطط هروب راس المال:

هناك فرص ربح ونجاح غير محدودة في افريقيا لعدة اسباب منها: الحاجة الكبيرة للاستثمار، وجود الموارد وتوفر اليد العاملة كذا غياب المنافسة. لكن ما يعيق النجاح هو هروب رأس المال الاجنبي بسبب اصطدامه بالأخطار الأمنية، الفساد وعدم الاستقرار السياسي، حيث لا يمكن ضمان استمرار أطراف معينة في مناصبها.

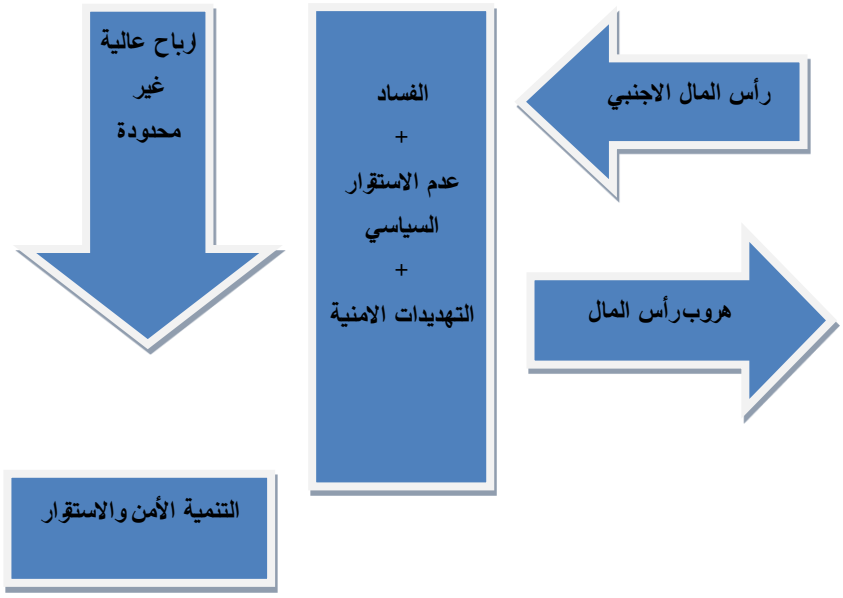

من اعداد الباحثة

يشير هذا المخطط الى استمرار اصطدام محاولات زيادة حجم الاستثمار الاجنبي بالوضع السياسي والامني في أفريقيا، الذي يتسم بعدم الاستقرار والفساد، فيضطر المستثمرون الى الدخول في منظومة الفساد لحماية استثماراتهم او التحول نحو قارة اسيا. الامر الذي يبقي حجم راس المال المستثمر فعليا اقل من المتوقع. والذي كان من الممكن ان يسرع ويسهل من مهمة التنمية وتحسين الوضع الاقتصادي لشعوب القارة الذي سيؤثر بالتأكيد على الامن والاستقرار السياسي فيها.

الخاتمة

ما يمكن التفكير فيه لكسر دائرة هروب رأس المالي الاجنبي قد يكون:

- محاولة التكيف مع الوضع القائم، وهنا يأتي دور الأنظمة السياسية في افريقيا في التعاون وفتح المجال للمستثمرين، الامر الذي سيوفر مناصب عمل ويحسن مستوى المعيشة مع الوقت، فيرتفع مؤشر التنمية البشرية لتبدأ دول افريقيا في الانتعاش والاستقرار.

- اشتركت العديد من الدول في العالم في تجربة الاستعمار، لكن حاليا تشهد بعض الدول الافريقية تنمية متسارعة واستقرار نسبي عن دول اخرى، يرتبط ذلك بالأساس بالإرادة السياسية لدفع البلاد نحو التقدم، من خلال تخفيف القيود على الاستثمار الاجنبي والوطني.

في الأخير يمكن القول أنه إذا تنوع الاستثمار الأجنبي في افريقيا، سيعود بالفائدة على القارة ككل، لكن تركيزه في استخراج النفط والمعادن دون النظر إلى تقوية البنية القاعدية لهذه الدول سيستمر الوضع كما هو عليه، إذا لم نقل أنه سيتدهور لعدة أسباب داخلية إقليمية ودولية.

الهوامش:

[1] نيفين مسعد.علي الدين هلال. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. ص: 95

[2] *James CHIRIYANKANDATH,Colonialism and Post-Colonial Development* Politics in the Developing World, 4th edition, *pp. 29-43*

[3] *Refonder l'Etat africain post colonial par la décentralisation et l'intégration régionale, Compte-rendu de l'atelier 3, jaga.afrique-gouvernance.net, p : 02.*

[4] نيفين مسعد.علي الدين هلال. مرجع سابق. ص ص: 206214.

[5] *Fonchingong Tangie, The State and Development in Africa. www.codesria.org/IMG/pdf/tangie.pdf?1422. p:01*

[6] *David Chandler. The Security–Development Nexus and the Rise of 'Anti-Foreign ؛Policy. https://link.springer.com/article/10.1057/palgrave.jird.1800135*

[7] *WORLD INVESTMENT REPORT 2018: INVESTMENT AND NEW INDUSTRIAL POLICIES. UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD).UNITED NATIONS New York, 2018. //unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2018_en.pdf . P:02*

[8] اسماء دهكال. الامن الغذائي وتحديات التنمية في افريقيا. قراءة في الواقع والرهانات. قراءات افريقية. http://soo.gd/nPV2 .

[9] نفس المرجع.

[10] البنك العالمي، الفقر والرخاء المشترك: حل معضلة الفقر 2018.ص:03

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30418/211330ovAR.pdf

[11] *World Economic Situation and Prospects 2018. United Nations New York, 2018* https://www.un.org/development/desa/dpad/wpcontent/uploads/sites/45/publication/WESP2018_Full_Web-1.pdf p:02

[12] *Ibidem*

[13] *Ibid. P: 107*

[14] *Ibid. P: 106*

[15] *Rosa Whitaker. Investors in Africa look beyond extractives . The Africa Investment Report. Investing for Inclusive Growth. Analyse Africa. London. 2017.* http://itemsweb.esade.edu/wi/Prensa/TheAfricaInvestmentReport2017.pdf. *p:03*

[16] *Ibid. pp: 02- 04*
[17] *World Economic Situation and Prospects 2018. Op.cit. Pp: 106-107*
[18] *WORLD INVESTMENT REPORT 2018: INVESTMENT AND NEW INDUSTRIAL POLICIES. Op.cit, p:39*